

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

طبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار
(دراسة ميدانية على عينة من ارباب الاسرة بمدينة مصراتة)

د. مفتاح علي بالحاج الشويهيدي
قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة مصراتة

m.blhaj@art.misuratau.edu.ly



العدد السابعون / ديسمبر / 2023

طبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار (دراسة ميدانية على عينة من ارباب الاسرة بمدينة مصراتة)

الملخص

يتمحور الموضوع حول دراسة طبيعة العلاقات الأسرية في ظل المتغيرات المترتبة على ارتفاع الأسعار المفاجئ وضعف القدرة الشرائية نتيجة انخفاض الدخل لتوفير المتطلبات الأسرية في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع الليبي، حيث أصبح رب الأسرة يواجه عبئا كبيرا، فرض وضع اقتصادي جديد فاق مردوده الاقتصادي وقدرته على إيفائه بمتطلبات أسرته مما يضطر لجوئه إلى زيادة ساعات العمل والبحث عن مصدر آخر للدخل . فالورق تسعى الكشيف العلاقات الارتباطية بين متغيرات انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وما ينعكس عن طبيعة العلاقة الأسرية التكيف معه.

ولتقديم رؤية نظرية، عن تأصيل التضخم بأنه عملية تزايد مستمرة وملموسة في المستوى العام للأسعار والخدمات. وما يشكله من حالات عدم التوازن في البنيان الاقتصادي. ومعرفة المتغيرات الأكثر تأثيرا .

واتجه التركيز نحو وصف انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وانعكاسه على طبيعة العلاقات الأسرية متخذاً من أرباب الأسر القاطنة ببعض محلات مدينة مصراتة نموذجاً باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة. على العاملين بالقطاع الحكومي، وباستمارة المقابلة المقننة بالاتصال الشخصي ومن أهم النتائج :

- وصف (خصائص العينة) . أن أغلب مفردات العينة في الفئة العمرية من (31- 40) سنة. أن وأغلبهم تعليم جامعي، ومدة فترة الزواج تقع (10سنوات- فما فوق). ينتمون إلى أسر نووية كبيرة الحجم، بخلفية حضرية متشابهة بمستويات اقتصادية متوسطة و منخفضة ويعيشون في ظروف سكنية ملائمة .

- تشير النتائج على مقياس التدرج الخماسي لدرجات طبيعة العلاقات الأسرية. إلى عدم وجود علاقة بين انخفاض الدخل وارتفاع الاسعار نحو طبيعة العلاقات الأسرية. على المقياس . فالرغم من جشع التجار وغياب الجهات الضبطية والرقابية لحماية المستهلك، وارتفاع الأسعار، وما تشكله المناسبات الاجتماعية من عبء على الدخل، أبقى طبيعة علاقات أسرية مترابطة وقوية.

الكلمات المفتاحية : حماية المستهلك - مصراتة - ارتفاع السعار - القدرة الشرائية .

The nature of family relations between low income and high prices

(a field study on a sample of heads of families in the city of Misurata)

Dr. Muftah Ali Belhaji Al-Shuwaihi

Abstract :

The topic revolves around the study of the nature of family relations in light of the changes resulting from the sudden rise in prices and weak purchasing power as a result of low income

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

to provide for family requirements in light of the conditions that the Libyan society is going through, where the head of the family has become facing a great burden, imposing a new economic situation that exceeds his economic returns and his ability to fulfilling the needs of his family, forcing him to resort to increasing working hours and searching for another source of income.

The paper seeks to reveal the correlations between the variables of low income and high prices, and what is reflected in the nature of the family relationship and its adaptation.

And to provide a theoretical vision on the rooting of inflation as a process of continuous and tangible increase in the general level of prices and services, and the imbalances it poses in the economic structure. And knowing the most influential variables.

The focus was directed towards describing the decline in income and the rise in prices and its reflection on the nature of family relations, taking the heads of families residing in some shops in the city of Misurata as a model using the social survey of the sample of workers in the government sector, and the interview form provided by personal communication. Among the most important results: -

- description (sample characteristics),

Most of the sample members are in the age group (31-40 years).

That they have a university education, and the duration of the marriage period is (10 years or more). They belong to large nuclear families, intertwined urban background with medium and low economic levels and live in adequate housing conditions.

- The results on the five-point gradient scale of the nature of family relations degrees indicate that there is no relationship between low income and high prices towards the nature of family relations on the scale, despite the greed of merchants and the absence of regulatory and supervisory authorities to protect consumers, high prices, and the burden that social events pose on income. The nature of close-knit family relationships kept strong.

Keywords : Consumer protection - Misrata - high prices - purchasing power.

المقدمة

تتميز طبيعة الإنسان منذ بدء الخليقة بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها وهي رغبات متعددة وغير محدودة وكثيرا ما تكون رغبات الإنسان متداخلة بمعنى أن الواحدة منها تسوق إلى الأخرى، وبمعنى آخر إن إشباع رغبة ما؛ لا يمكن أن يتحقق إلا بإشباع رغبة أخرى.

تعد ظاهرة عدم الاستقرار والحروب وغياب الأمن وانتشار البطالة وكثرة الفقراء في مجتمع ما، ظاهرة اجتماعية غير صحية وعلى الخبراء والمختصين التعامل مع هذه الظواهر بوسائل علمية لمعالجتها، فقد يؤدي إهمال هذه الظواهر وانتشارها مع شيوع ظاهرة الاستغلال وارتفاع أسعار السلع والخدمات، إلى ظهور ظواهر اجتماعية متعددة وأنشطة منحرفة كالسرقة والحرابة والرشوة والمحسوبية والتعدي على ممتلكات الغير، التي تشكل خطر على المجتمع بأسره. وقد تنعكس على معالم الأسرة واستقرارها وتصعد العلاقات الأسرية وتربطها بين أفرادها.

- المشكلة البحثية

يتمحور موضوع البحث حول دراسة طبيعة العلاقات الأسرية وتربطها في ظل المتغيرات المجتمعية المترتبة على ارتفاع الأسعار المفاجئ وضعف القدرة الشرائية نتيجة انخفاض الدخل وتوفير المتطلبات الأسرية في ظل الظروف التي تمر بالمجتمع الليبي، حيث أصبح رب الأسرة يواجه عبئا كبيرا يضاف على كاهله، مما فرض وضع اقتصادي جديد فاق مردوده الاقتصادي وعدم قدرته على إيفائه والالتزام بواجبه تجاه متطلبات أفراد أسرته وكثيرا ما يسبب له الانزعاج ويحول دون أداء دوره المنوط به وقصوره عن ذلك، مما يضطر إلى ترشيد سلوك أسرته الاستهلاكي أو لجوئه إلى زيادة ساعات العمل والبحث عن مصدر آخر للدخل وما يترتب عليه من إرهاق وغياب فترات طويلة عن رقابة أبنائه والإشراف على تربيتهم وهذا ينعكس بشكل رئيسي على العلاقات الأسرية وظهور ظروف اجتماعية غير صحية تسهم في زعزعة الأسرة واستقرارها.

وتسعى الورقة نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد أن يتم التركيز والاهتمام بالكشف عن التباين من خلال العلاقات الارتباطية بين متغيرات انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية لدى أرباب الأسر وما ينعكس عن علاقة التباين عن طبيعة العلاقة الأسرية في ظل حالة ظروف المجتمع وعلاقتها ببعض المتغيرات الارتباطية المتمثلة في الظروف (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والدينية والأمنية) نحو تشكيل علاقة أسرية بين أعضائها تتماشى مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمية وكفاية دخل رب الأسرة وما ينتج عنه من ظروف اقتصادية تشكل نمط معيشي أسري جديد. "ذلك بتوفر الدخل المناسب الذي يمكنها من إشباع حاجاتها المادية والمعنوية بما هو سائد في المجتمع من مستوى معيشي لائق" [2].

كما تشير التغيرات السريعة الشاملة التي شهدتها المجتمع الليبي خلال العقد الاخير من القرن الواحد والعشرين، ظهور أنماط اقتصادية جديدة بدأت تتشكل ملامحها بصورة خاصة بعد أحداث 2011 ميلادية. وفي إطار افتراض أساسي مؤداه: أن هناك تأثيرا واضحا للتحويلات الجديدة على الوحدات المكونة داخل المجتمع للاقتصاد بظهور نظام طبقي يتحكم في توفير

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

السلعة وتحديد أسعارها ومحاولة لتقديم إجابة علمية على هذا الافتراض الأساسي وما يتفرع عنه من تساؤلات فرعية أخرى. يمكن الوصول إلى السؤال الرئيسي:

- إلى أي مدى تبلور طبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار في ظل المتغيرات بالمجتمع الليبي؟
 - ما هي أسباب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات؟
 - ما المتغيرات الأكثر تأثيراً على العلاقات الأسرية؟
 - كيف يمكن لرب الأسرة المحافظة على علاقات أسرية قوية في ظل هذه المتغيرات؟
- الأهمية.

أ- تقديم رؤية نظرية، تأصيل نظرية التضخم بأنه عملية تزايد مستمرة وملموسة في المستوى العام للأسعار والخدمات. وما يشكله من حالات عدم التوازن في البنيان الاقتصادي.

ب- تطبيقي عملي، التعرض لملامح التحولات المتسارعة في ارتفاع الأسعار والخدمات والقدرة الشرائية لدى أرباب الأسر وأثرها على النسيج الاجتماعي للأسرة متمثلة في قوة علاقاتها وتماسكها في ظل المتغيرات المجتمعية.

أهداف البحث.

- الوقوف على كنه طبيعة العلاقات الأسرية في ظل انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار.
- التعرف على أسباب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات.
- معرفة المتغيرات الأكثر تأثيراً على عدم كفاية الدخل؟

المفاهيم والمصطلحات.

- مفهوم الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ويمثل دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة" [1] وما ذهب إليه قاموس علم الاجتماع في تعريف الفقر "بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة أفراد وينظر الى هذا المتهم نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية" [9]. "ويعني قصوراً واضحاً في معدلات الانتاج، وفقدان القدرة على تحقيق الأمن الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على الخارج" [7].

التعريف الإجرائي لمفهوم الفقر: انتشار ظاهرة اجتماعية معتلة داخل المجتمع تحول بين الأفراد وإشباع حاجاتهم الأساسية من مأكلاً ومشرباً ومسكن، وإشباع رغباتهم وتطلعاتهم وتحقيق أهدافهم.

- مفهوم الحاجة: "هي الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لمعيشة الإنسان ويسعى للحصول عليها ويبدل في سبيل ذلك المال والجهد" [10]. الحاجة هي رغبة الإنسان في الحصول على الأشياء (سلع أو خدمات) اللازمة لوجوده أو لتطوره وقد يشبع

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الانسان حاجته الى سلعة او خدمة بالحصول عليها، ولكن حاجات الإنسان في حياته لا نهائية أي لا حصر لها فهي تزداد في مجموعها وتظهر حاجات جديدة، وقد تزداد الحاجة إلى السلع والخدمات المألوفة [5].

المفهوم الإجرائي للحاجة: الحاجات الأساسية التي تكون وسائل إشباعها من السلع والخدمات الفاقدة نسبيا ويسعى الأفراد في الحصول عليها. أي الشعور النفسي بالحرمان الذي يدفع الفرد إلى السعي للحصول على السلع والخدمات بهدف استخدامها او استهلاكها ويتناقص هذا الشعور بالحرمان بمجرد تحققه.

- مفهوم محدودي الدخل، ((إن الدخل الذي يتحصل عليه الفرد أو الأسرة لا يكفي لإشباع الحاجات الأساسية)) [4].
- مفهوم المنفعة، ((مدى قدرة السلعة لإشباع الحاجة)). والإشباع، ((في لغة الاقتصاد أنه ذلك الشعور الذي يحس به الفرد إذا ما أجاب أو سد حاجة من الحاجات)) [5].

- مفهوم القيمة، يعرف الاقتصاديون القيمة ((بأنها قوة تبادل السلعة مع سلعة أخرى، فقيمة السلعة هي القوة الشرائية في شكل وحدات مع السلع الأخرى القابلة للاستبدال بها)) [5]. ويعرفها هاشم بأنها تعني ((قيمة المنفعة أو قيمة الاستبدال، وقيمة المنفعة هي قدرة السلعة على اشباع حاجة من الحاجات، أما قيمة الاستبدال تعني قدرة السلعة على استبدالها بسلعة أخرى)) [10].
التعريف الإجرائي للقيمة أي سلعة لها قيمة وتكون لها منفعة وتتوفر فيها صفة الاستبدال. - مفهوم الثمن (السعر)، ((عبارة عن القيمة الاستبدالية للسلعة المقدره بالنقود)) [10]

مفهوم الاجرائي للثمن (السعر)، قيمة السلعة مقيما بوحدة النقود، أي مقدار النقود التي تدفع في مقابل وحدة واحدة من السلعة، أو القوة الاستبدالية للسلعة مقيمة بالنقود.

- مفهوم ارتفاع الأسعار، ((عدم توفر القدرة الشرائية الكافية لدى الأشخاص أو الأفراد في مجتمع ما للقيام بشراء احتياجاتهم الحياتية المختلفة من منتجات أو سلع)). (هاشم، 2000، 16)

التعريف الاجرائي لمفهوم ارتفاع الأسعار، دخول الأفراد في مجتمع ما غير كافية لتأمين سبل العيش الكريم لأن المنتجات بأنواعها أسعارها تفوق قدرتهم على شرائها.

- مفهوم الاستهلاك، ((عبارة عن استخدام السلع والخدمات من أجل اشباع الحاجات)) [10].
- مفهوم مستوى المعيشة، يقصد به ((مقدار ما يستهلكه، أو يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في وحدة الزمن والتي ما قد تكون يوم أو أسبوع او شهر أو سنة وكلما ارتفعت كمية السلع والخدمات المستهلكة ارتفع مستوى المعيشة)) [5].

التعريف الإجرائي لمفهوم مستوى المعيشة، ارتفاع الدخل بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار السلع والخدمات المتاحة يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة والعكس.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

مفهوم الاستقرار لغة، يفيد معاني الثبات والإقرار والسكن، ورد في المعجم. أما اصطلاحاً، يعرف الاستقرار، بما يفيد معنى الإبقاء على الواقع كما هو كائن، أي انتظام حركة المجتمع في أنماط معينة، والتي تضبط حركة المجتمع، وبما يتحقق من خلال المشاركة وينتهي في حالة الصراع.

مفهوم العلاقات الأسرية، ((الروابط والتلاحم التي تقوم على المودة والرحمة بين الزوجين مما ينعكس على الأبناء فيؤثر في سلوكهم وتصرفاتهم فيشبون في جو خالي من التوتر والكراهية والصراع فتتمو نفوسهم وعقولهم متزنة مستقرة آمنة)) [2].
التعريف الإجرائي لمفهوم العلاقات الأسرية، هو السلوك الذي يقوم به رب الأسرة تجاه زوجته وأبنائه سلباً أو إيجاباً متأثراً بقدرته الشرائية وكفاية الدخل بفعل الظروف الاقتصادية. ويعني طبيعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد.

الدراسات السابقة.

دراسة التير، مصطفى عمر (2013) بعنوان: الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي دراسة امبيريقية.
هدفت الدراسة إلى الكشف عن الاستراتيجيات المعيشية التي تتبناها الأسر ذات الدخل المحدود. تكون حجم العينة من (2289) مفردة من أرباب الأسر ينتمون إلى (76) منطقة سكنية، نوع العين (العمدية) وتم استخدام أداة البحث استمارة المقابلة. وأسفرت أهم النتائج: بلغت قوة العلاقة (0.20) وهذه قيمة عالية وتشير أنه كلما زاد عدد حجم الأسرة انخفضت درجتها على ميزان الاستهلاك بمعنى أن كمية الاستهلاك للأسرة لا يرتبط طردياً مع حجمها، فالأسرة الفقيرة محدودة الدخل تضطر إلى تخفيض الاستهلاك في السلع مرتفعة الثمن.

- دراسة وفاء بنت سعيد لن مرهون المعمري (2015) بعنوان: عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية قسم علم الاجتماع.

هدفت الدراسة للتعرف على عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية، انطلقت من فرضية مفادها، الكشف عن العلاقة بين الزوجة العاملة والوضع الاقتصادي لأفراد أسرتها، بلغ حجم العينة من (400) مفردة من الزوجات العاملات استخدمت الأداة البحث الاستبيان ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

- وجود دوافع اقتصادية تتمثل في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة.
- عمل الزوجة يساعد على زيادة دخل الأسرة.
- عمل الزوجة له دور إيجابي على الحياة الأسرية.

الإطار النظري

منذ أن وُجد الإنسان على الأرض وهو يحاول دائما أن يتعامل مع الطبيعة ليحصل منها على حاجاته المختلفة (المأكل، والملبس، والمسكن) ليحافظ على حياته، يعتبر القوة الاستهلاكية بصفة أساسية من مجرد وجوده منذ اللحظة الأولى التي يخرج فيها للحياة، إلى اللحظة التي يلفظ فيها أنفاسه الأخيرة، ومحاوله منه لتحسين ظروفه الحياتية وعملية إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة باستمرار بواسطة مستوى دخله المتاح. ولا شك في أن طرق إشباع هذه الحاجات، ووسائل إشباعها، وأوقات هذا الإشباع تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى داخل المجتمع نفسه، وذلك حسب عوامل كثيرة منها النظام الاجتماعي السائد في المجتمع ودرجة استقراره وتطوره ومقدار توفر موارده المتاحة.

وقد لا يستطيع الفرد أن يشبع كل رغباته بصورة دائمة بسبب موارده المحدودة وخاصة وأن هذه الرغبات تتعدد وتتجدد باستمرار، وحتى مع تزايد قدرة الفرد المادية فإنه لا يستطيع أن يفي أو يشبع كل رغباته. إذ كثيراً ما تنشأ رغبات جديدة مع تقدم العلم وباستمرار الحياة، وتبقى دائما الموارد محدودة بالنسبة للرغبات للأفراد.

وعلى ذلك يجب على الفرد أو رب الأسرة أن يرتب رغباته تنازليا حسب أهميتها بالنسبة له بحيث يشبع أولا الرغبات الملحة والأكثر أهمية، يلي ذلك الأقل أهمية فالأقل. "ويتحدد توازن المستهلك بالنسبة لمشترياته من سلعة واحدة، بإيجاد الكميات التي يشتريها من كل سلعة عند الاثمان السائدة في السوق حتى يحقق بذلك أكبر منفعة ممكنة أو أكبر إشباع ممكن" [10] ولكن الإنسان لا يقتصر عادة على استهلاك سلعة واحدة وإنما يستهلك عدد كبيرا من السلع. وهو عندما يحاول توزيع دخله المحدود من هذه السلع إنما يريد أن يحصل على أقصى إشباع ممكن. كما أن ظروف المستهلك تتغير لأن الظواهر الاقتصادية ليست ثابتة، وإنما هي مسائل نسبية لا تستقر على حال لفترة طويلة فهي تخضع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما أنها تختلف من شخص إلى آخر. لأنها لا تظهر في فراغ بل تتأثر بظروف البيئة المحيطة ومدى استقرارها وتوفر الموارد بها. "كذلك فإن المنفعة باعتبارها إحدى الظواهر الاقتصادية، ليست ظاهرة جامدة وإنما هي ظاهرة نسبية أيضا وليست مسألة موضوعية وإنما هي شخصية تتعلق بمزاج الفرد" [10].

ومن المعلوم بأن الفرد لا يستقر على حال إنما يتأثر بالبيئة والظروف المحيطة، وبالآذواق والعادات والتقاليد والثقافة السائدة بالمجتمع. "والاستهلاك يتأثر كثيرا بمستوى الدخل والأسعار والعادات والتقاليد والدعاية وما إلى ذلك ومما لا شك فيه أن الاستهلاك يعكس المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، فكلما زاد الاستهلاك وتنوع، دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع والعكس صحيح" [5]. وبما أن دخل الفرد هو مجموع الدخل التي يتحصل عليها من كل المصادر والتي تتكون من الأجور والحوافز، فهو يسعى كمستهلك في الحصول على أكبر منفعة من دخله المحدود وذلك بتوزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة سعيا منه لإشباع حاجاته بطريقة متوازنة فهو يحقق أكبر منفعة ممكنة من إنفاق دخله المحدود في كل أوجه الإنفاق المختلفة بالتساوي.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

ونظرا لأن الأفراد يعيشون في عالم دائم الحركة بدأ يضيق بسكانه ومطالبهم غير المحدودة فالموارد لم تعد متوفرة وإنما أصبحت نادرة للطلب عليها ومن تم هناك تعارض في المصالح على امتلاكها. كل فرد يحاول أن يظفر بهذه الموارد. وتحول التعارض في المصالح إلى نوع من الصراع بين القوي والضعيف وبين من يملك هذه الموارد ويتحكم فيها وبين من هو محتاج إليها ويرغب في الحصول عليها لإشباع حاجاته. ومن هنا كان لابد من إيجاد نظام للرقابة على هذه الموارد والتصرف فيها.

وإذا كانت الحياة الحديثة العصرية تتميز بارتفاع درجة التخصص وتقسيم العمل، وأصبح كل فرد يقوم بعمل معين مقابل دخل معين، حتى يكون قادرا على شراء والحصول على ما يلزمه من حاجيات بواسطة هذا الدخل. كان من الضروري إيجاد وتواجد أجهزة تنظم استخدام الموارد المحدودة ويوازن بينها وبين الحاجات العديدة التي يريد الأفراد إشباعها. غير أن بروز انتشار القطاع الخاص أو ما يعرف بظهور التجار ورؤوس الأعمال وتقلص دور الحكومة في ظل الظروف السائدة في المجتمع للنشاط الاقتصادي والتغيب النسبي للرقابة الحكومية على الأسعار وكذلك عدم الكفاية الإنتاجية للسلع على الصعيد المحلي. وخاصة إذا كان الانتاج الحكومي يعمل في نطاق ضيق ولا يفي إنتاجه بإشباع رغبات الأفراد مما يعطي الفرصة للتجار في تحديد الأسعار واحتكار السلع والبحث عن الكسب السريع باستغلال المستهلكين.

لقد ساعد الإيقاع العام والانفلات الأمني وعدم سيطرة الحكومة وسيادة مناخ انفتاحي مشوه لا ضابط له ولا قيود نشأت عناصر اجتماعية بطريقة غير شرعية وغير معروفة ارتبطت أنشطته في كثير من الأحيان بالتهريب وتجارة العملة والاتجاه نحو ممارسة السمسرة والوساطة والانشطة الخدمية سريعة الربح، فضلا على ممارسة عمليات السلب والنهب التي أمضت؛ ليس على تراجع الأنشطة بالقطاع العام بل تجويف الهيكل الإنتاجي الذي يمثل الركيزة الأساسية لأية انطلاقة تنموية حقيقية. بل استطاع القطاع الخاص من خلال أساليب ملتوية وعلاقات مشبوهة بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخير خدماتهم وتحقيق مصالحه الخاصة، مما يسهم في تهتك النسيج الاجتماعي ويساعد على نشر قيم استهلاكية ترفيهية (المصايف) تهتم بتغليب المصالح الذاتية الخاصة على المصلحة العامة، بنشر قيم تمجد الثراء السريع على حساب العمل المنتج.

وقد كتب المؤرخ الأوريجواني (ادواردو. ب. جالينو) ذات مرة ((تنقسم العمالة بين الأمم إلى عمالة متخصصة في الربح وعمالة متخصصة في الخسارة)) حيث يبقى أفراد الربح الأكثر عوزا من البشر في الفاقة بلا ذنب أو خطأ اقترفوه، بل هم ضحايا مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية تعزلهم في زمرة الخاسرين دوما في التقسيم العالمي للعمالة. [8]. كما أن أفراد الأسرة (الفقيرة) والجاهلون بالقانون، الذين لا تتوفر لهم المشورة القانونية، والمتنافسون على الوظائف والخدمات مع آخرين لهم ظروف مشابهة هم فريسة سهلة للأقوياء أرباب العمل أصحاب القطاع الخاص، ويتصفون بحالة اجتماعية دنيا وموقفهم ضعيف في التفاوض فيما يتعلق بشروط العمل يسهل استغلالهم في ظل ظروف عمل قاسية.

- نظرية التغير الاجتماعي.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

يرى أصحاب النظرية، أن عمليات التغيير التي تمر بها المجتمعات هي السبب في ظهور بعض الظواهر والمشكلات الاقتصادية الاجتماعية سواء داخل بعض الأنساق كنسق الأسرة أو المجتمع ككل، ومرد ذلك إن التغيير لا يتم بنفس الدرجة بين مختلف عناصر بنية المجتمع وبين ما هو مادي واللامادي بالثقافة السائدة داخل المجتمع. "فالتغيير الاجتماعي، وبصورة خاصة التغيير غير المتكافئ، هو المسؤول عن الكثير من المشكلات الاجتماعية. فيرى بعض العلماء أن المشكلات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لاختلاف معدلات التغيير بين أجزاء المجتمع الواحد، بينما يعتقد آخرون، أن السبب ظهورها هو التغيير الاجتماعي السريع" [3].

ولعل الوحدة الأسرية أكثر تأثراً بين انساق المجتمع نتيجة التغييرات التي تحدث. فمثلاً قد حدث نوع من الاضطراب نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات وعدم توفر السيولة مع انخفاض الدخل كثيراً ما ينعكس هذا الاضطراب على الحياة الأسرية، وخاصة أمام الاحتكار وغياب رقابة على الأسعار وجشع التجار يكون سبب مباشر في حدوث عدم التوازن بين المردود الاقتصادي واشباع حاجاتها وما يترتب على هذا الاحتياج من مشكلات داخل الأسرة وخلل في العلاقات وتداخل الأدوار وظهور سلوك منحرف بين أعضائها يؤدي إلى عدم الترابط الأسري.

القيمة الشرائية للنقود وعلاقتها بارتفاع الاسعار.

يقصد بقيمة النقود قيمتها الشرائية في التبادل بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، أي قوتها الشرائية. فارتفاع الأسعار معناه انخفاض قيمة النقود، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الأسعار إلى ارتفاع قيمة النقود. "فتنقاس التغييرات في قيمة النقود في المستوى العام للأسعار، ويكون المعنى الاقتصادي لارتفاع الأسعار أو انخفاضها هو نفس المعنى المقصود عن الإشارة إلى انخفاض أو ارتفاع قيمة النقود". (الدسوقي، وآخرون، 1988، 243).

وما لا شك فيه أن الزيادة على طلب سلعة معينة وعرض هذه السلعة يؤثر كل منهما في سعرها أي أن زيادة الكمية المعروضة منها يؤدي إلى تخفيض سعرها ما لم تكن هناك زيادة الطلب عليها، وزيادة الطلب عليها دون زيادة الكمية المنتجة والمتوفرة منها تؤدي إلى ارتفاع سعرها. فمن آثار الطلب والعرض على قيمة النقود:

- إذا زادت كمية النقود المتداولة دون أن تزيد كمية السلع المنتجة فإن قيمة النقود تنخفض أي ترتفع الاسعار.
- إذا قلت كمية النقود المتداولة دون تخفيض كمية الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، أي انخفاض مستوى الأسعار.
- إذا زادت كمية الإنتاج دون أن يصحب ذلك زيادة في كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للأسعار ينخفض أي ترتفع قيمة النقود. [5].

هذا بالإضافة أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى عدم توفر القدرة الشرائية الكافية لدى الأفراد المستهلكين في مجتمع ما للقيام بشراء احتياجاتهم الحياتية المختلفة من منتجات أو سلع لارتفاع أسعارها عن مستوى دخولهم بنسبة تفوق قدرتهم على القيام بشرائها، أي بمعنى أن دخول الأفراد التي يتحصلون عليها عن طريق أعمالهم المختلفة لم تعد كافية لتأمين سبل العيش الكريم،

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

وعدم قدرتهم على مجاراة الارتفاع المستمر للأسعار بالسلع والخدمات. وترجع حالة الارتفاع في الاسعار إلى العديد من الأسباب ومن بينها:

- زيادة كمية العرض والطلب على المنتجات والسلع في الأسواق من جانب المستهلكين حيث أنه يوجد فترات زمنية مهيمنة تحدث فيها زيادة نسبة الاستهلاك والاقبال على الشراء سلع ومنتجات معينة مما يترتب على ذلك الاقبال عليها زيادة أسعارها كنتيجة طبيعية لنقص المعروض منها نظرا للأقبال المتزايد عليها.

- جشع التجار ورغبتهم في تحقيق أرباح مالية عالية على حساب مستهلكي السلع والخدمات، سواء كان عن طريق الاحتكار للتحكم في أسعار السلع بالزيادة نتيجة لقلّة العرض منها مما يضطر المستهلك للحصول عليها بدفع ثمن تلك الزيادة على حساب دخله.

- وقد يرجع ارتفاع سعر السلع إلى قلة انتاجها سواء في الدولة نفسها أو المصدر لها، مما يعمل على ندرة كميتها أو عددها في العرض وبالتالي يزيد سعرها.

- تعرض الدولة إلى أحوال غير طبيعية مثل حدوث الفيضانات أو الجفاف أو التقلبات المناخية التي تعمل على افساد المحاصيل واتلافها مع قلة الانتاج بسبب في ارتفاع سعرها.

- قيام الدولة بزيادة قيمة الضرائب أو الرسوم الجمركية الخاصة بسلعة أو مجموعة من السلع مما يؤدي إلى زيادة أسعارها في السوق المحلي .

الآثار الاجتماعية المترتبة عن التضخم وارتفاع الأسعار.

يتميز المجتمع الحديث بالأهمية الكبيرة بالمؤسسات التي يقوم عليها اركان المجتمع، التي تؤثر بدرجة كبيرة على سلوك الأفراد وكان نتيجة وجود درجة عالية من العلاقات التبادلية بين الأفراد. وكذلك كنتيجة لاعتماد كل فرد على تصرفات الآخرين من ناحية رفاهيتهم. فهناك تنظيم في غاية الإتقان يضمن للمجتمع التكامل بحيث كل منهم يقوم بوظيفة مختلفة عن الآخر ومكملة لها حيث يشكل هذا التكامل في تصرفات الأفراد في علاقة بعضهم ببعض. وذلك أن حياة المجتمع الحديث اختلفت عن الحياة في المجتمع التقليدي الذي كانت فيه كل أسرة أو مجموعة أفراد تقوم بالاكتفاء الذاتي، كما كانت رفاهية كل فرد مستقلة عن رفاهية الآخرين. ويشير الحوات ((أن قوة الترابط والتلاحم بين أفراد الأسرة وبين الأسر المختلفة هو الذي يضع أساس قوة المجتمع وقدرته على التحديات التي تواجهه في حياته اليومية)). [2]

كما تتسم الحياة بالمجتمعات الحديثة أنها لا يمكن لأي فرد أن يعيش مستقلا عن الآخرين، إنما تشابكت العلاقات بعضها ببعض وأصبح لكل فرد في المجتمع عمل معين يكمله عمل شخص آخر. وإذا كان التقدم العلمي والتحضّر واقتناء وسائل الحديثة وانتقال الأفراد من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث تميزت الحياة الحديثة بما يسمى بحرية الاختيار. فإن هذه الحرية ليست مطبقة. وإذا كان الفرد حرا يعمل أو لا يعمل، ولا توجد أي قوانين تجبر أي فرد أن يعمل أجيرا عند شخص معين. فإن الوسيلة

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الوحيدة كي يعيش ويحصل على رزقه هو أن يعمل إذا لم يكن لديه أي مورد آخر يكفل له حياة مستقرة سعيدة. (1) فالحرية الموجودة في المجتمع هي حرية نسبية، مقيدة إلى حد كبير بالأجهزة والتنظيمات التي يقوم عليها المجتمع. ولذلك أشار أحد الكتاب إلى هذه التنظيمات الاجتماعية بأنها النماذج التي يتشكل فيها سلوك الأفراد (10)

وتعد الأسرة الركن الأساسي للمجتمع الذي يتشكل من مجموع من الأسر، وما تعيشه الأسرة من ظروف اقتصادية واجتماعية وصحية ينعكس بدوره على المجتمع ككل سلبا أو إيجابا، فعندما تحيا الأسرة حياة مستقرة فيعني ذلك مزيدا من الاستقرار المجتمعي، أما في حالة مرور الأسرة بظروف غير مرغوبة، من سوء الأحوال المعيشية بفعل ارتفاع الأسعار والتضخم الاقتصادي فان تأثيرات تمتد لتشمل البناء الاجتماعي، فالتضخم الاقتصادي الذي يحدث إذا زاد الطلب الفعلي على السلع والخدمات إلى حد احداث نذره عامة في وسيلة الانتاج او العمل أو كلاهما ((ارتفاع متزايد ومضطرد في الأسعار والأجور)) (6) . يؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة ووظائفها منها:

- يدفع ارتفاع الأسعار رب الأسرة بعدم قدرته في اشباع حاجات أسرته إلى شرك الاقتراض والدين مما يزيد من معدل الخوف من المستقبل والتفكير الدائم من التخلص منه وسداده مما يؤثر على سلامة الأسرة وأمنهم.
- يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تقلص نسبة الإنفاق على متطلبات أسرية أخرى كالتعليم والرعاية الصحية وذلك بالتركيز على شراء السلع الأساسية الغذائية.
- تعد من الأسباب الرئيسية التي جعلت بعض الأسر تدفع بأبنائها دون السن القانونية للعمل إلى سوق العمل أو ما يعرف بعمالة الأطفال، غلاء السلع وارتفاع الأسعار نتيجة عدم قدرتها لتلبية حاجاتها فتكون مضطرة للبحث عن مداخل أخرى اضافية لسد حاجاتها الضرورية.
- حدوث موجة من الاحباط واليأس الأمر الذي يجعل بعض أرباب الأسر في حالات انفعالية وعصبية تدفع بهم أحيانا إلى ممارسة العنف الأسري.
- الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة تمهد حدوث مشكلات اجتماعية بالغة السوء بغياب الأبوين فترات طويلة عن البيت وضعف الرقابة الأسرية على الأبناء.

الاجراءات المنهجية

- نوع الدراسة: يمكن تصنيفها منهجيا على أنها دراسة وصفية تحليلية، فالتركيز يتجه نحو وصف طبيعة انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وانعكاسه على الاستقرار الأسري بالمجتمع الليبي، متخذاً من أرباب الأسر القاطنة ببعض محلات مدينة مصراتة نموذجا باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة.
- عينة البحث وحجمها: ركزت وحدة الاهتمام والتحليل في مجالها البشري على عينة قوامها (105) مفردة من أرباب الأسر العاملين بالقطاع الحكومي، حسب مجالهم المكاني موزعين بالتساوي على ثلاث (03) محلات بواقع خمس وثلاثين (35) مفردة

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

لكل محلة، ثم اختيرهم بالطريقة العشوائية من مدينة مصراتة حسب التصنيف الإداري للمحلات (9 يوليو، زاوية المحجوب، طمينة) ليعكس التباين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين افراد العينة وأسره مما يجعل هذه الطريقة أكثر اقترابا من الواقع الفعلي. مع العلم بان محلة (9 يوليو) تقع وسط المدينة، و(محلة زاوية المحجوب) ضواحي المدينة بالجانب الغربي، و(محلة طمينة) ضواحي المدينة بالجانب الشرقي ويمثل المجال الزمني يوليو 2023م.

- أسلوب جمع البيانات. لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب المعاينة لجمع البيانات لاستيفاء المعلومات حول موضوع الاهتمام، لما يوفره هذا النوع (من المسوح) من الوقت والجهد والتكاليف.

- أداة جمع البيانات. استخدم الباحث استمارة المقابلة المقننة وذلك بالاتصال الشخصي القائم على التفاعل وجها لوجه مع المبحوث (أرباب الاسر العاملين بالقطاع الحكومي ويتقاضون دخولهم من الدولة)، وقد طورت المقابلة من خلال أسئلة أعدت سلفا قبل بداية المقابلة وفق معايير وشروط محددة، تمثلت في جانبين، الجانب الأول المعلومات الأولية تتعلق بالنوع والعمر والسكن وملائمتها، والدخل وكفايته والخلفية الحضارية، والجانب الثاني فقد تمثلت في بعدين طبيعة العلاقة ودرجة التفاعل داخل الأسرة وعلاقتها بالقدرة الشرائية لأرباب الأسر.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدم النسب المئوية للكشف عن وجود تباين في خصائص المتغير، المتوسط الحسابي المرجح والوزن المتوي، لبيان أهمية فقرات المقاييس.

تحليل وعرض النتائج وتفسيرها

الأهمية النسبية لمقياس طبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الاسعار

جدول يبين توزيع مفردات العينة والوسط المرجح والوزن المتوي بالتدرج الخماسي لطبيعة العلاقات الأسرية.

الوزن المتوي	الوسط المرجح	بدرجة قليلة جدا		بدرجة قليلة		بدرجة لحد ما		بدرجة كبيرة		بدرجة كبيرة جدا		الفقرات
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
92.6	4.63	0.0	0	0.0	0	5.7	6	24.7	26	69.5	73	2- جشع التجار أثقل كاهل المستهلك رب الأسرة.
90.0	4.50	0.0	0	0.0	0	10.5	11	28.5	30	61.0	64	6- يكسب التجار مبالغ طائلة بارتفاع الاسعار.
89.4	4.47	0.0	0	1.0	1	8.5	9	32.4	34	58.0	61	14- غياب الجهات الضبطية اعطت الفرصة للتلاعب بالأسعار
89.4	4.47	0.0	0	1.0	1	8.5	9	32.4	34	58.0	61	23- عدم وجود رقابة مباشرة لحماية المستهلك.
88.8	4.44	0.0	0	1.0	1	9.5	10	33.3	35	56.2	59	15- ضعف القوة الشرائية للعملة

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

												المحلية
88.0	4.40	1.0	1	1.0	1	10.5	11	31.5	33	56.2	59	7- عدم وجود قنوات مباشرة للحصول السلع بسعر مناسب.
86.2	4.31	2.0	2	2.0	2	12.4	13	30.4	32	53.3	56	21- انخفاض المرتب امام تزايد أسعار السلع أصبح غير كاف.
86.2	4.31	2.0	2	2.0	2	12.4	13	30.4	32	53.3	56	4- ارتفاع الاسعار تشكل ضغط على أصحاب الدخل الثابت .
86.2	4.31	2.0	2	2.0	2	12.4	13	30.4	32	53.3	56	26- تشكل المناسبات عبء كبير على دخل الأسرة.
85.4	4.27	2.0	2	4.0	4	10.5	11	32.4	34	51.4	54	17 - أفراد الأسرة محرمون من الترفيه كالمصايف والسفر.
85.4	4.27	1.0	1	4.0	4	13.3	14	30.4	32	51.4	54	8- كثرة انقطاع التيار الكهربائي عطل السلع المعمرة أثر في الدخل
85.0	4.25	1.0	1	4.0	4	14.2	15	30.4	32	50.4	53	9-عدم توفر العلاج بالمصحات العامة أرهقت أرباب الأسر.
84.0	4.2	1.0	1	4.7	5	15.2	16	31.5	33	47.6	50	12- يقتصر استهلاك الأسرة اليومي على السلع الأساسية.
80.4	4.02	3.0	3	7.6	8	19.0	20	24.7	26	45.7	48	05- اللجوء الى الاقتراض عند تأخر المرتبات عن موعدها.
80.4	4.02	3.0	3	7.6	8	19.0	20	24.7	26	45.7	48	13- يعجز بعض أرباب الأسر توفير رغبات أسرهم الضرورية.
80.4	4.02	3.0	3	7.6	8	19.0	20	24.7	26	45.7	48	19- يعمل جميع أفراد الأسرة يتحسين الوضع المعيشي.
80.0	04	3.0	3	8.5	9	19.0	20	24.7	26	44.7	47	11- انخفاض الدخل سبب في البحث عن مصادر اخرى.
76.2	3.81	6.6	7	9.5	10	21.0	22	21.0	22	42.0	44	25- يشعر بعض أرباب الأسر بالخرج أمام تلبية طلبات أبنائهم
74.2	3.71	6.6	7	11.4	12	24.0	25	20.0	21	38.0	40	01- كثرة تنوع السلع سبب في زيادة المصروفات.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

74.2	3.71	7.6	8	12.4	13	24.7	26	19.0	20	36.2	38	28- أصبحت الأسر تمر بأزمات مالية متكررة.
71.6	3.58	11.4	12	10.4	11	23.0	24	19.0	20	36.2	38	22- أغلب أبواب الأسر يشكون من غلاء المواد الغذائية
70.2	3.51	10.4	11	13.3	14	24.7	26	17.1	18	34.4	36	24- يتم شراء بالأجل (الدين) بسبب سوء الأحوال المعيشية.
70.2	3.51	10.4	11	13.3	14	24.7	26	17.1	18	34.4	36	27- تم الاستغناء وتخفيض كمية استهلاك بعض المواد.
69.0	3.45	10.4	11	15.4	16	24.7	26	17.1	18	32.4	34	10- ذوي الدخل المحدود محرومين من السلع الكمالية .
67.0	3.35	11.4	12	16.3	17	27.6	29	15.2	16	29.5	31	03- تشكل الأحداث الطارئة (مفرح/ محزن) أزمة مالية للأسرة
66.0	3.30	11.4	12	14.3	15	32.4	34	16.3	17	27.7	27	20- مستوى الدخل لا يتناسب مع مستلزمات العصر
64.0	3.20	15.3	16	11.4	12	35.3	37	13.3	14	24.7	26	18- الاستهلاك التفاخري أحيانا وراء المشاكل الأسرية .
62.2	3.11	15.3	16	13.3	14	37.1	39	13.3	14	21.0	22	30- يشعر الأرباب كثيرا بالضيق عند نقص المستلزمات الأسرية
59.8	2.99	16.3	17	15.3	16	40.0	42	10.4	11	18.0	19	29 يغلب طابع الاضطرابات والمشاكل على العلاقة الأسرية
54.6	2.73	18.0	19	19.0	20	44.0	46	9.5	10	9.5	10	16- قيام بعض أعضاء الأسرة بأنشطة منحرفة كالسرقة وغيرها.

التعليق على الجدول

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن الفقرة (02) في المقياس والتي تنص على: **جشع التجار أثقل كاهل المستهلك رب الأسرة، من أكثر الفقرات شيوعا وتأتي في المرتبة الأولى، لمقياس طبيعة درجات طبيعية للعلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار، في الجوانب الإيجابية بالإجابة (بدرجة كبيرة جدا) وبلغ وزنها المثوي (92.6%) كما شكلت نسبة (69.5%) بدرجة كبيرة جدا مقابل نسبة (0.0%) بدرجة قليلة جدا.**

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

تليها الفقرة (14) التي تنص: **يكسب التجار مبالغ طائلة بارتفاع الأسعار**، حيث بلغ وزنها المثوي (90.0%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات طبيعة للعلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار (بدرجة كبيرة جدا) (61.0%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (0.0%).

وتساوت كل من الفقرة (14) والفقرة (23) اللتان تنصا على: **غياب الجهات الضبطية أعطت الفرصة للتلاعب بالأسعار**، والتي تنص: **عدم وجود رقابة مباشرة لحماية المستهلك**. بوزن مثوي بلغ (89.4%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات طبيعة للعلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار (بدرجة كبيرة جدا) نسبة (58.0%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (0.0%).

وتأتي في المرتبة الرابعة الفقرة (15) التي تنص على: **(ضعف القوة الشرائية للعملة المحلية)**، بوزن مثوي (88.8%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات طبيعة للعلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار (بدرجة كبيرة جدا) نسبة (56.2%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (0.0%). تأتي في المرتبة الخامسة الفقرة (07) التي تنص على: **عدم وجود قنوات مباشرة للحصول السلع بسعر مناسب** بوزن مثوي (88.0%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا (56.2%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (1.0%).

وتساوت كل من الفقرتين (04) والفقرة (21) التي تنص كلهما على: **انخفاض المرتب أمام تزايد أسعار السلع أصبح غير كاف**. وكذلك ارتفاع الأسعار تشكل ضغط على أصحاب الدخل الثابت، بوزن مثوي (86.2%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا نسبة (53.3%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (2.0%) تليها مباشرة الفقرة ((26) التي تنص: **تشكل المناسبات الاجتماعية عبء كبير على دخل الأسرة**. بوزن مثوي (85.4%)، وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا نسبة (53.3%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (2.0%).

وتأتي في المراتبة السابعة الفقرة (17) التي تنص على: **أفراد الأسرة محرمون من الترفيه كالمصايف والسفر**. بوزن مثوي (85.4%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا نسبة (51.4%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (2.0%).

كما تأتي في المراتبة الثامنة الفقرة (08) التي تنص على: **كثرة انقطاع التيار الكهربائي وتدبده عطل السلع المعمرة وأثر في الدخل الأسري**. بوزن مثوي (85.0%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا (51.4%) مقابل أقل نسبة المقياس بنفسه بدرجة قليلة جدا (1.0%).

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

تليها في الترتيب الفقرة (09) التي تنص على: عدم توفر الرعاية الصحية الكافية بالمصحات العامة ارهقت ارباب الاسر بوزن مئوي (84.0%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا (50.4%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (1.0%).

تليها الفقرات (13،19، 12،05) على التوالي، يقتصر استهلاك الأسرة اليومي على السلع الاساسية. اللجوء إلى الاقتراض عند تأخر المرتبات عن موعدها. يعجز بعض أرباب الأسر توفير حاجيات أسرهم الضرورية، والفقرة التي تنص، تشجع بعض أرباب الأسر أفراد أسرتها للعمل لتحسين الوضع المعيشي، بوزن مئوي (80.4%).

تليها في الترتيب تنازليا، الفقرة (11) التي تنص على: انخفاض الدخل جعل رب الأسرة يتغيب فترات طويلة عن المنزل يعمل ساعات اضافية)، والتي بلغ وزنها المئوي (80.0%) شكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة للعلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدا نسبة (44.7%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدا (3.0%). تم تأتي الفقرة (25) والتي تنص: يشعر بعض أرباب الأسر بالحرج أمام عدم قدرة تلبية طلبات أبنائهم، بوزن مئوي (76.2%) شكلت بدرجة كبيرة جدا بنسبة (42.0%) وبدرجة قليلة (6.6%).

وجاءت الفقرة (01) التي تنص: كثرة تنوع السلع بالأسواق أسهمت في زيادة المصروفات. بوزن مئوي (74.2%) حيث شكلت بدرجة كبيرة جدا بنسبة (38.0%) وبدرجة كبيرة بنسبة (20.0%)، بدرجة إلى حد ما بنسبة (24.0%) وبدرجة قليلة بنسبة (11.4%) وبدرجة قليلة جدا بنسبة (6.6%).

كما أن الفقرة (28) التي تنص على: أصبحت الأسر تمر بأزمات مالية متكررة، بوزن مئوي (74.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدا بنسبة (36.2%) وبدرجة قليلة جدا بنسبة (7.6%). تليها لفقرة رقم (22) التي تنص: أغلب أرباب الأسر يشكون من غلاء المواد الغذائية. التي تشكل بدرجة كبيرة جدا بنسبة (36.2%) وبدرجة قليلة جدا بنسبة (11.4%) وهذا مؤثر على انخفاض المردود الاقتصادي مقابل ارتفاع الأسعار.

تتساوى الفقرتين (24،27) اللتان تنصا على التوالي: يتم شراء بعض المتطلبات بالآجل (الدين) بسبب سوء الأحوال المعيشية. وكذلك يتم الاستغناء وتخفيض كمية استهلاك بعض المواد، بوزن مئوي (70.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدا لكل منهما نسبة (34.4%) وبدرجة قليلة جدا بنسبة (10.4%) وهذا يتفق مع الفقرتين (22،28) ومرد ذلك انخفاض الدخل وارتفاع الاسعار. تم تأتي الفقرة (10) في الترتيب تنازليا التي فحواها: أغلب أسر ذوي الدخل المحدود محرومين من السلع الكمالية. بوزن مئوي (69.0%). تليها الفقرة (03) التي تنص على: تشكل الاحداث الطارئة (مفرح/ محزن) أزمة مالية للأسرة بوزن مئوي (67.0%) شكلت بدرجة كبيرة جدا بنسبة (29.5%) وبدرجة قليلة جدا بنسبة (11.4%).

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

جاءت الفقر (20) التي نصها: مستوى دخل رب الأسرة لا يتناسب مع مستلزمات العصر. بوزن مئوي (66.0%) حيث شكلت بدرجة كبيرة جدا نسبة (27.7%) وبدرجة قليلة جدا نسبة (11.4%). تليها الفقرة (18) تنازليا التي تنص: الاستهلاك التفاخري أحيانا وراء بعض المشاكل الأسرية. بوزن مئوي (64.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدا نسبة (24.7%) وبدرجة قليلة جدا نسبة (15.3%). تليها الفقرة (30) التي فحواها: يشعر أرباب كثيرا بالضييق عند نقص المستلزمات الأسرية بوزن مئوي (62.2) وشكلت بدرجة كبيرة جدا نسبة (21.0%) وبدرجة قليلة جدا نسبة (15.3%). وجاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة الفقرة (29) التي تنص: يغلب طابع الاضطرابات والمشاكل على العلاقة الأسرية (بوزن مئوي 59.8%) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (16) والتي تقول بأن (قيام بعض أعضاء الأسرة بأنشطة منحرفة كالسرقة وبيع المسروقات) بوزن مئوي (54.6%).

يلاحظ بالرجوع الجدول وإلى الفقرات التي تتسم بالإجابة (بدرجة كبيرة جدا، وبدرجة كبيرة) لانخفاض الدخل وارتفاع الأسعار، جاءت أعلى درجات في المقياس، والأكثر شيوعا، من حيث الأهمية لدى أفراد العينة، في حين أن الفقرات التي تتسم بالإجابة (بدرجة قليلة، قليلة جدا) على درجات المقياس جاءت أقل درجات على المقياس. بهذا يتضح أنه بالرغم من انخفاض الدخل وارتفاع الاسعار وما يترتب على ذلك من خلال مجريات الحياة اليومية لطبيعة العلاقات الأسرية، فإن الأسرة متماسكة وتتعد عن التفكك والتصدع.

مناقشة نتائج البحث الميدانية.

إنه اهتمام البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار، فانطلق من فرضية مفادها: توجد علاقة بين المتغيرات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والدينية والأمنية) نحو طبيعة العلاقات الأسرية. وإن عدم استقرار السوق وارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ، وغياب الجهات الضبطية لحماية المستهلك مع انتقال المجتمع من نظام اقتصادي تسيطر عليه الدولة إلى نظام تسيطر عليه مجموعة من التجار وأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال، بفعل حرية التجارة ونمو انظام اقتصادي جديد حر، كأسلوب وطريقة لنظام الدولة، سيشهد النظام الاجتماعي للأسرة تحولا وتغيرا في طبيعة العلاقات الأسرية .

ولتقديم صورة واقعية لطبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الاسعار، بالمجتمع الليبي. فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، لتحليل بيانات متغير واحد، مثل التكرارات والنسب المئوية، الوسط المرجح والوزن المئوي، لتقدير الأهمية النسبية لفقرات مقياس درجات التدرج الخماسي لطبيعة العلاقات الأسرية. أولا: وصف متغير واحد (خصائص العينة) .

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

كشفت نتائج البحث على أن أغلب مفردات العينة تركز في الفئة العمرية من (31- 40) وتليها الفئة العمرية (41- فما فوق) سنة. كما أوضحت نتائج البحث أن أغلب المستوى التعليمي لمفردات العينة جامعي بتخصصات متنوعة. مدة فترات الزواج تقع الفئة ما بين (10 سنوات- فما فوق). ينتمون إلى أسر نووية كبيرة الحجم، بخلفية حضرية متشابهة بمستويات اقتصادية متوسطة أو منخفضة ويعيشون في ظروف سكنية ملائمة .

ثانيا: النتائج الخاصة بمقياس درجات طبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار.

تشير النتائج إلى وجود علاقة بين المتغيرات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والدينية والأمنية) نحو طبيعة العلاقات الأسرية. ومقياس درجات التدرج الحماسي لطبيعة العلاقات الأسرية بين انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار. وأنه رغم جشع التجار وغياب الجهات الضبطية والرقابية لحماية المستهلك، وارتفاع الأسعار، وما تشكله المناسبات الاجتماعية من عبء على الدخل، والحرمات من الترفيه وعدم توفر الرعاية الصحية الكافية بالمصحات العامة (بدرجة كبيرة جدا) (درجة كبيرة). إلى جانب تخفيض الكميات المستهلكة وأن مستوى الدخل لا يتناسب مع مستلزمات العصر (بدرجة الى حد ما) هي الأكثر شيوعا فإن الوضع لذا مفردات العينة أبقى طبيعة علاقات أسرية مترابطة، حيث شكلت الاضطرابات الأسرية والشعور بالضيق والحرج عند رب الأسرة، وانتشار أنشطة منحرفة كالسرقة على مقياس التدرج الحماسي كانت (بدرجة قليلة)، (وبدرجة قليلة جدا).

خلاصة القول: أن تقلبات الأسعار وغياب الجهات الضبطية للرقابة عليها تحدث آثار اجتماعية واقتصادية بل وسياسية ضارة يمكن أن يتجنبها المجتمع عن طريقة سياسة الاستقرار الاقتصادي واستقرار النسبي لحماية المستهلك. وأن التغيرات التي تحدث في الأسعار تنعكس على المجتمع في شكل تغير في هيكل توزيع الدخل. فالتجار ورجال الأعمال يكسبون في حالة ارتفاع الأسعار على حساب الطبقات ذات الدخل الثابت والمحدود وفتات المستهلكين بصورة عامة. كذلك التقلبات في قيمة النقود ومستوى الأسعار في فترات قريبة وبصور متكررة يشكل خطر على النظام الاقتصادي وينشأ جوا من عدم الاستقرار ويتعذر تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع في توزيع الدخل.

التوصيات.

يتطلب وجود سياسة اقتصادية للحد من ارتفاع الاسعار تقع على مسؤولية الحكومة بأجهزتها الرقابية، وعليها الدور الأكبر للتدخل في سياسات السوق عن طريق:

- نشر ثقافة حماية المستهلك من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والصحي لمفهوم حماية المستهلك.
- تقع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على إبراز دور المؤسسات الرقابية والضبطية في حماية المستهلك.
- ضبط الاسعار من خلال تحديد قائمة للسلع والخدمات بما السلع الأساسية والضرورية.
- العمل على توفير منظومة خاصة بالأمن الاجتماعي لتوفير الحماية لذوي الدخل المحدود، للحد من تأثير زيادة ارتفاع الأسعار على دخولهم وتوفير سبل المعيشة المريحة لهم بإيجاد قنوات لوصول السلع دون استغلال الغير.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

المراجع.

- 1) البنك الدولي، (1990) تقرير عن التنمية في العالم (الفقر) واشنطن، ص 41،40.
- 2) الحوات، علي الهادي، (1995) مبادي علم الاجتماع، منشورات الجامعة المفتوحة ص 242-250
- 3 الحوات، علي، واخرون(1985)،دراسات في المشكلات الاجتماعية، طرابلس: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،ص65.
- 4) التبر، مصطفى عمر(2013)، الاوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والانتاج الفني: طرابلس. دراسة امبيريقية،ص،155.
- 5) الدسوقي، ممدوح السيد وآخرون(1988) ط2، أولويات في علم الاقتصاد، مصراتة: الدار الجماهيرية، ص ص21-26.
- 6) المحمود، عمر محمد(1986) نظرات غي العلاقات الاقتصادية الدولية، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر، ص41.
- 7) خواجه، محمد ياسر،(1998) علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر،ص235.
- 8) الن.ب. درننج ترجمة صابر، محمد (1991) الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، الدار الدولية للنشر: القاهرة، ص33،32.
- 9) غيث، محمد عاطف (1995) قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص242.
- 10) هاشم، اسما عبل محمد، (2000) المدخل الى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص17-106.
- 11) وفاء بنت سعيد لن مرهون المعمري (2015) دراسة بعنوان: عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية قسم علم الاجتماع.